

ولور لاكش من نصف حوزة اقل من ستين او اكش من
 ستين الا اذا صدقة المشتري واذا صدق تختم النعم الثاني كما
 لا اول وفي الثالث يطبل بعم وهي م ولده كما حوا ومن باع من
 ولوعندوه ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه حتى يشبه ورد بعه وكذا لو
 كانت الولد والام او من اوجس او زوجها لا ادعاه ولو باع
 احدنا ومن ولدا عند او عنقه مشتريه ثم ادعى البايع الاخر
 ثبتت بينهما ثم يطبل عتق المشتري ولو قال لصبي مع موافقها
 ذبوا قال موافق لم يكن النعم وان جاز ذبوا ثبوت ولو كانت
 مع مام وكان فقال المسلم موافق وقال الكافر موافق فهو حرد
 ابن الكافر ولو قال زوج اسراة لصبي معها موافق عيينها و
 قالت ابني من غير نفيها ولو ولدت اسراة مشتريه واستعتت
 عندهم الاب فبنته الولد يوم يخام ويوجدان مات الولد فلا شيء

الاولى ان لا يكون له من النعم الا ما
 كان له من النعم الا ما كان له من النعم
 الا ما كان له من النعم الا ما كان له من النعم

على ابنه

على ابنه ونزكته فان قتله ايوا او غيره عندهم الاب ينجي
 ورجع اليها كتمتها على باعها لا بالعقر **كتاب الاندرا وخواجا**
 ربح الحق لاخر عليه وحكمه ظهور القرية لانشاء نصيح الاقل
 دبا بعد السلام لا يطلاق او عتق ما كرها ولو اقرحت بكلف الحق
 علوم او محض بولصيح ولذمه بيان ما يسهل حاله فبمئة صدق القس
 مع حلفه ان ادعى المقره اكثر منه ولا يصدق في اقل من درهمين
 على مال ومن النصارى مال عظيم من الذهب او من القضة و
 من حنيفة وعشرين في الاطلاق ومن قدر نصيبه فبمئة في غير ما
 ل الزكوة ومن ثلثة نصيبا في اموال عظام ودراهم كثيرة ومع
 شرة وكذا درهما وكذا اكد احد عشر وكذا احد وعشرون
 ولو ثلث بلا وارثا فاحد عشر ومع وارثها ثلثة واحد عشر
 ولو وبيع زيد النوكلى وقبلى اقره بدين وصدق ان

الاولى ان لا يكون له من النعم الا ما
 كان له من النعم الا ما كان له من النعم
 الا ما كان له من النعم الا ما كان له من النعم

الاولى ان لا يكون له من النعم الا ما
 كان له من النعم الا ما كان له من النعم
 الا ما كان له من النعم الا ما كان له من النعم

Copyright © King Saud University